النظم الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق

م.م زينب حسين شاكر
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
zainb.hussean2@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث

تحدد الانتخابات تنظيم شكل الحياة السياسية بأكملها في الدولة، حيث هناك علاقة جدلية بين الديمقراطية والانتخاب، فلا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في غياب انتخابات نزيهة وشفافة ، فلقد غدت الانتخابات من أكثر الوسائل لتعميق الديمقراطية، لذلك اتجه الفكر السياسي الغربي إلى جعلها الآلية الأساسية للوصول إلى السلطة بشكل تَحول معه حق الانتخاب مجسدا لخاصيتين أساسيتين، فهناك الشرعية القوية من جهة، وإمكانية تعاطي المجتمعات المتحضرة مع العمل الانتخابي من جهة ثانية. فالانتخابات لا تعدو أن تكون آلية سياسية وتقنية تخول للمواطنين اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون ممثلا للجماعة التي ينتمي إليها. وفي هذا الصدد، خلقت التحولات التي عرفها العالم نحو الديمقراطية منذ الثمانينات رغبة في البحث عن نماذج لمؤسسات تمثيلية مناسبة، وشهدت التسعينيات تطورا كبيرا في الإصلاحات المنصبة على النظم الانتخابية، خاصة في الديمقراطيات الجديدة في إفريقيا وآسيا وأوربا الشرقية وغيرها، حيث أقبلت على دراسة واقتباس التجارب المتميزة لتدعيم الديمقراطية من الخارج .

ان الانتخاب اصبح السمة الابرز في عالم الديمقراطية والدول التي لا تأخذ بالانتخاب وبنظم واضحة فأنها ستكون دكتاتورية ومما يبدو أن النظم الديمقراطية في وقتنا المعاصر أكثر من النظم الدكتاتورية ولكن الى حد آلان فان الفكر السياسي لم يصل الى المستوى المطلوب ويمكن ان نوجز أهم الأمور التي من شانها زيادة الوعي والتأثير الايجابي والاستقرار السياسي ، ان تكون الائتلافات بناءً على المصلحة العامة وليس على مصلحة الاحزاب ولا الطائفة ولا العرق ، ان تكون هنالك شراكة وطنية حقيقية ، يجب ان يكون هدف الاحزاب التداول السلمي للسلطة والعمل وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بينها .

يرتبط الاستقرار السياسي والحكومي بالعديد من العوامل منها ما سبق على تشكيل الحكومة ومنها ما متزامن معها ، ومنها ما هو نتاج عوامل داخلية ومنها ما هو نتاج لعوامل خارجية ، وقدر تعلق الامر بالعراق فقد شهد حالة من عدم الاستقرار السياسي العام ، من اهم الاسباب التي تسببت في عدم الاستقرار السياسي في العراق هي وجود خلل في النظام الانتخابي المعتمد لانه لا يتوافق مع طبيعة البنية الاجتماعية أو السياسية في العراق .

الكلمات الافتتاحية : النظم الانتخابية ، الاستقرار السياسي ، الديمقراطية

Electoral systems and their impact on political stability in Iraq

Abstract

Elections determine the organization of the entire form of political life in the state, as there is a dialectical relationship between democracy and elections. It is not possible to talk about the existence of a democratic system in the absence of fair and transparent elections. Elections have become one of the most effective means of deepening democracy. Therefore, Western political thought has tended to make them the basic mechanism for reaching power in a way that transforms the right to vote into an embodiment of two basic characteristics: strong legitimacy on the one hand, and the possibility of civilized societies dealing with electoral work on the other hand. Elections are nothing more than a political and technical mechanism that allows citizens to choose a person from among a number of candidates to be a representative of the group to which they belong. In this regard, the transformations that the world has witnessed towards democracy since the eighties have created a desire to search for models for appropriate representative institutions. The nineties witnessed a great development in the reforms focused on electoral systems, especially in the new democracies in Africa, Asia, Eastern Europe and others, where they began to study and quote. Distinctive experiences to support democracy from abroad .

Elections have become the most prominent feature in the world of democracy, and countries that do not adopt elections and clear systems will be dictatorial. It seems that democratic systems in our contemporary time are more numerous than dictatorial systems, but up to now, political thought has not reached the required level. We can summarize the most important matters that would increase awareness, positive influence, and political stability, that coalitions should be based on the public interest and not on the interest of parties, sects ,or race , In order for there to be a true national partnership, the goal of the parties must be the peaceful transfer of power and work in accordance with the principle of separation of powers and cooperation between them. Political and governmental stability is linked to many factors, some of which precede the formation of the government and some of which coincide with it, some of which are the result of internal factors and some of which are the result of external factors. As far as Iraq is concerned, it has witnessed a state of general political instability. One of the most important reasons that caused political instability in Iraq is the existence of a defect in the adopted electoral system because it does not conform to the nature of the social or political structure in Iraq.

Keywords: Electoral systems, political stability , Democracy

المقدمة

تعد الانتخابات الركيزة الاساسية للعملية الديمقراطية حيث انها ليست غاية بل هي شرط ضروري واجراء ديمقراطي لابد منه لضمان عدم هيمنة فئة سياسية معينة بالسلطة وتهميش عموم المجتمع، ولضمان مشاركة مواطني الدولة في حق تقرير المصير الداخلي باختيار النظام السياسي وممثليهم كما يشاؤون، وان اختيار النظام الانتخابي الامثل لأي دولة له دوراً كبيراً في تحديد طبيعة التمثيل البرلماني، وتحديد مدى قدرة البرلمان على المبادرة السليمة المناسبة لسن التشريع والتقييم السليم لأعمال السلطة التنفيذية بما يكفل حماية حقوق وحريات المواطنين ويحافظ على مكانتهم وسلامتهم ومستقبلهم ، وللنظم الانتخابية أهمية كبيرة ، لأنها تحقق وجود الدولة الديمقراطية، كما تحقق التمثيل الافضل لأرادة الشعب واتاحة المجال للأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم والتعبير عن آرائهم في خدمة المجتمع .

اكتسب موضوع النظام الانتخابي في العراق أهمية خاصة بعد عام ٢٠٠٣ حيث مر البلد بتحولات سياسية عميقة رافقها اعتماد نماذج انتخابية متعددة كان لكل منها انعكاساته على البنية الحزبية، وتمثيل المكونات واستقرار مؤسسات الدولة ، لقد شكل عدم الاستقرار السياسي أحد أبرز التحديات التي واجهها العراق خلال العقدين الماضيين، وهو ما جعل تقييم أثر النظام الانتخابي على هذا الاستقرار ضرورة علمية ومجتمعية ، فالتجارب الانتخابية المتعاقبة كشفت عن علاقة وثيقة بين طريقة توزيع المقاعد وتشكيل الحكومات من جهة ، وبين طبيعة التوازنات السياسية ومستوى التنافس الحزبي والاحتجاجات الشعبية من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين النظام الانتخابي المعتمد في العراق وآليات عمله وتحليل مدى مساهمته في تعزيز أو إضعاف الاستقرار السياسي، مع استعراض العوامل التي قد تعزز فعاليته أو تحد من قدرته على تحقيق تمثيل عادل وحوكمة مستقرة .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث على دراسة مفهوم النظام الانتخابي ومعرفة انواعه وكيف يؤثر على الاستقرار السياسي من خلال اختيار النظام الانتخابي الامثل وافساح المجال للمواطن في المشاركة في العملية الانتخابية .

هدف البحث

يهدف البحث على التعرف على النظام الانتخابي وانواعه كونه جزء من العملية الديمقراطية التي تؤدي الى استقرار الوضع السياسي للبلد ، لجعل الدولة اكثر ديمقراطية واكثر استقراراً يتم ذلك بأختيار النظام الانتخابي المناسب .

اشكالية البحث

يمكن عرض اشكالية البحث من خلال التساؤلات الاتية : ماهو مفهوم النظام الانتخابي ؟ وما المقصود بالاستقرار السياسي وما هي مؤشراته ؟ هل تم اختيار النظام الانتخابي الامثل للعراق وأدى الى استقرار البلد؟

فرضية البحث

يستند البحث على افتراض ان اختيار النظام الانتخابي الانسب والامثل للدولة ويتم بصورة صحيحة يؤدي الى استقرار العملية السياسية اضافة الى استقرار الدولة.

هيكلية البحث

توزعت هيكلية البحث الى مبحثين : المبحث الاول الاطار النظري وقسمَ الى مطلبين المطلب الاول يخص النظام الانتخابي وانواعه ، اما المطلب الثاني تناول مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته ، اما في المبحث الثاني سنتناول اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق .

منهجية البحث

يقتضي عنوان البحث استخدام المنهج التحليلي – الوصفي لتحليل كيف يتم اختيار النظام الانتخابي لتحقيق الاستقرار السياسي .

المبحث الاول

الاطار النظري للبحث

قبل البدء في البحث لابد من معرفة المفاهيم المستخدمة خلال هذه الدراسة والتطرق الى توضيح المفردات التي نتناولها في هذه الدراسة .

المطلب الاول

ماهية النظام الانتخابي

اولا:- التعريف بالنظام الانتخابي

ان النظام الانتخابي هو مجموعة من القواعد المحددة سلفا" لاجراء الانتخابات وتحديد نتائجها فالنظام الانتخابي مهم لانه يمارس تاثيرا اساسيا ومستقلا على النتائج الانتخابية فيكون توازن المزايا بين المتنافسين في النضال من اجل التمثيل والسلطة في النظام السياسي وبتوجيه الهياكل السياسية الرسمية التي يشكل النظام المجتمع ، كما وان الانتخاب هو اجراء قانوني يحدد نظامه ووقته في دستور او لائحة ليختار بمقتضاه بعض او جميع الاعضاء شخصا او عدداً من الاشخاص لتولي السلطة ، وهو ايضاً الوسيلة التي تحقق المشاركة في الحياة السياسية ويتركز اختيار الافراد او الشعب لممثليهم او من ينوب

عنهم في على المستوى المحلي او الوطني.(البحري ، ٢٠١٦، ص١٧) ولترقية وحماية المشاركة الانتخابية للمواطنين يقع على عاتق الأطراف المعنية في الدولة إيجاد منظومة قانونية كاملة وفعالة لنظام الانتخاب في الدولة والحرص الدائم، من خلال وظيفة الرقابة الدستورية والوظيفة البرلمانية على ضمان حماية حق الانتخاب، ودعم وتطوير أسس المشاركة الانتخابية لدى جميع فئات المجتمع، والاهم في ذلك إنجاح العملية الانتخابية التعددية والتنافسية باعتبارها سمة من سمات تحضر وتقدم الشعوب والمجتمعات، وقوة مصداقية وشرعية مؤسسات الدولة النابعة من الانتخابات . (زهيرة ٢٣،٢٠١٥)

كما ويعرف الانتخاب أنه الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه، أو قيام المواطنين او الناخبين باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة كافية لتسيير أجهزة سياسية أو إدارية محضة، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت ، وورد في القاموس السياسي تعريف الانتخاب على النحو التالي. شخص بين عدد من المترشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها" (زهيرة ٢٠١٥، ٢٤)

بينما يتجه جانب من الفقه الفرنسي إلى اعتبار الانتخاب على أنه حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة ٥. ويضيف الفقه الدستوري إلى الانتخاب وصف السياسي، الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية ويشمل الانتخاب السياسي لرئيس الدولة، الانتخابات التشريعية والمحلية وجميع الاستفتاءات.(الشريط، ٢٠٠٢،ص٢١٢)

إن الاختلاف في تعريف الانتخاب يعود بدرجة الأولى إلى اختلاف العوامل الفكرية والثقافية والإيديولوجية للفقهاء من جهة، والى تأثير البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها من جهة أخرى، غير أن معظم الفقهاء يجمع على أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي (الخطيب ، ١٩٩٩،ص٢٧٥)

ثانيا:- انواع النظم الانتخابية

١-نظام الأغلبية البسيطة : ولنظام الأغلبية البسيطة تسميات عديدة كنظام الفائز الأول، ونظام الأغلبية ذو الدور الواحد ونظام الأغلبية النسبية، و بموجب هذا القسم من النظام يفوز بالانتخاب المرشح الذي يحصل على اكبر عدد من الأصوات، حتى ولو كان مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين يزيد على عدد الأصوات التي حصل عليها هذا المرشح ويعد من ابسط انواع النظم الانتخابية وينسجم كثيرا مع استخدام دوائر منفردة العضوية. اي يكون في تلك الدائرة مقعد واحد يفوز بها من يحصل على اكبر عدد من الأصوات، وسمي هذا النوع بنظام الأغلبية لأن المرشح الفائز ينال اصواتا اكثر من المرشحين الآخرين . (عصام نعمة ، ٢٠١١، ص٣٣٧)

٢- نظام الاغلبية المطلقة : ويقصد به أن يحصل المرشح أو القائمة الحزبية على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة ليكون فائزا في الانتخابات، ونظرا لأنه من الصعب أن يحصل مرشح في المنطقة

الانتخابية ذات الترشيح الفردي، أو القائمة الانتخابية على أكثر من نصف أصوات المقترعين لذلك يتم اجراء جولة جديدة من الانتخابات ، بمعنى ان المرشح الذي يريد ان يفوز بالمقعد النيابي او القائمة التي تفوز بجميع المقاعد عليها الحصول على اغلبية الاصوات وفي حال حصول الاحزاب او المرشحين على الاغلبية المطلقة فلا يكون هناك مجال لدور ثاني وهذا ما حصل فعلا في الانتخابات الرئاسية في روسيا سنة ٢٠٠٠م عندما فاز فلاديمير بوتين في الجولة الاولى بنسبة ٥٢% من الاصوات ، فاذا لم يحصل احد المرشحين على هذه النسبة يمكن اعادة العملية الانتخابية وقد تتغير التشريعات الانتخابية في الدور الثاني من دولة الى اخرى فمنها من جعلها محصورة بين المرشحين الاول والثاني حسب عدد الاصوات وبعدها يكفي حصول المرشح على الاغلبية البسيطة او اعادتها لجميع المرشحين وفي حالة اعادتها لجميع المرشحين يكون من الصعب الحصول على الاغلبية المطلقة ولذلك امام الهيئة المشرفة على الانتخابات الاكتفاء بحصول المرشح على اغلبية بسيطة في الجولة الثانية ٠ (صلاح مصطفى ،٢٠١٧،ص١١٧)

٣-نظام التمثيل النسبي : يقصد بالتمثيل النسبي أعطاء كل تجمع أو حزب أو أتجاه سياسي في حالة أشتراكه في الانتخابات عددا من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية وجاء هذا النظام لغرض تلافي هدر الأصوات التي تحصل لدى تطبيق نظام الأغلبية، بحيث يحصل كل حزب على مقاعد نيابية تماثل ما تحصل عليها من أصوات الناخبين ويطبق هذا النظام في الدوائر المتعددة العضوية أو على الصعيد الوطني ككل، بجعل البلاد دائرة أنتخابية واحدة حيث لا يمكن تقسيم المقعد الواحد اذا كانت دائرة منفردة العضوية يقوم الأساس المنطقي لجميع نظم التمثيل النسبي على تقليص التفاوت القائم بين حصة حزب من التصويت الوطني وحصته من المقاعد البرلمانية ،إذا فاز حزب الأغلبية ب ٤٥ % من الأصوات ، فهنا يجب أن يفوز بحوالي ٤٥ % من المقاعد ، و ان فاز حزب الأقلية ب ٨ % من الأصوات فيجب أن يحصل على ٨% من المقاعد البرلمانية. (سربست ، ٢٠١١،ص١٩)

٤-نظام الانتخاب المختلط :يقوم هذا النظام على الجمع بين نظام الأغلبية والنظام النسبي بشكل متوازي ومستقل عن بعضها البعض كما ويمكن تطبيق نظام الانتخاب المختلط باجراء الانتخابات على دورتين حيث يتم تطبيق نظام الاغلبية في الدورة الاولى ونظام التمثيل النسبي في الدورة الثانية فعدم حصول أي لائحة على الاكثرية المطلقة في الدورة الاولى يشجع الاحزاب المشتركة في الدورة الاولى على التحالف فيما بينها للحصول على الاكثرية المطلقة في الدورة الثانية مما يؤدي الى زيادة تمثيل الاحزاب الكبيرة على الاحزاب الصغيرة وفي ذلك نوع من الظلم للاحزاب الصغيرة٠ (اندرو ، ص٤٥)

المطلب الثاني

ماهية الاستقرار السياسي

اولا:- مفهوم الاستقرار السياسي

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة ، بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول المفهوم ، يعرف الاستقرار لغة بالثبات او السكون واستقر رأيه اي ثبت ، وللاستقرار السياسي مفاهيم مختلفة تسلط الضوء على الابعاد والجوانب المختلفة للظاهرة التي ترى بأنها يعتبر (حالة من الثبات المؤسساتي للدولة بكل مستوياتها) ، كما ويعد (قدرة السلطة السياسية على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهها ، وادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع في اطار القانون والمؤسسات القائمة) وايضا يفهم على انه (غياب او ندرة اعمال العنف السياسي المتمثلة بأحداث الشغب وحركات التمرد والحروب الاهلية وغيرها من اشكال العنف ٠ (عدي فالح ، ٢٠١٥ ،ص١٩٢)

ان الاستقرار السياسي هو وليد مجموعة تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، يتطلب خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وبمشاركة القوى المجتمعية كافة التي تهتم في عملية البناء والاستقرار السياسي بنما يخدم المصلحة العامة ، وان مكونات الاستقرار السياسي تكمن في وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ٠ كما ويعرف الاستقرار السياسي بانه ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية وتشير الى قدرة النظام السياسي في توظيف مؤسساته الرسمية لاحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي الا في اضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته ٠ (نيفين ، ١٩٨٨، ص٦٨)

كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه حالة من تحقيق الامن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لقواعد الشرعية السياسية ، يرتبط الاستقرار السياسي أشد الارتباط بمفهوم التنمية السياسية التي تعني عملية رفع الوعي السياسي لشعب دولة ما ،وتدعيم انصهاره الوطني، وزيادة مشاركته السياسية، ووضع وتدعيم القوانين الاساسية الضرورية، وأنشاء المؤسسات السياسية، التي تستوعب القوى السياسية كالاجتماعية المختلفة في المجتمع، في إطار دستوري وقانوني منظم ، كما ويعد الاستقرار السياسي حالة من الثبات المؤسساتي في الدولة والمتحقق من فاعلية السلطة السياسية في استخدام عناصرها المختلفة كالمادية والمعنوية في تنظيم المجتمع. (العيساوي ، ٢٠١٣ ، ص٢١٨)

فالاستقرار هو البيئة التي تعمل فيها، وهو ما يؤثر على قدرتها بتحقيق أصل غايات وجودها المتمثلة بتحقيق الرفاهية والقدرة على توزيع الموارد، والتعامل مع النزاعات وتسويتها، فعدم الاستقرار السياسي يفيد ان البيئة العامة الموجود ضمنها النظام السياسي فيها مشكلة لا تتيح للنظام ولا للحكومة العمل بيسر. كما ان أي حكومة لا تستطيع ان تعمل في ظل عدم وجود استقرار حكومي، ففي ظرف وجود عدم استقرار

حكومي، لا تكون للحكومة الارادة ولا القدرة على العمل في بعض الحالات المتعلقة بظهور احتمالات لحجب الثقة أو صعوبة تشكيل حكومة مستقرة ومن ثم فان قدرة الحكومة على التعامل مع الغاية التي تنشا بسببها السلطة وتستمر تكون مفقودة أو غير واضحة. هناك ارتباط وعلاقة بين الشرعية والاستقرار ، فكلما زادت الشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي كلما كانت عوامل الاستقرار السياسي مرتفعة، والعكس صحيح، وطالما ان الشرعية ترتبط بعلاقة طردية موجبة مع الديمقراطية، فيتوقع ان تكون العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار الحكومي مرتفعة، وطردية موجبة. وهذا لا يمنع من وجود ازمات تحيط بالعمل الحكومي موجودة في الأنظمة الديمقراطية، الا ان الديمقراطيات الراسخة تكون اقدر على الاحاطة بالأزمات واحتوائها واعادة انتاج العمل السياسي، بينما تكون الدول المتحولة نحو الديمقراطيات اكثر تعرضاً لأزمات عدم الاستقرار الحكومي بسبب حداثة التجربة السياسية. اما اذا ما وجد عدم استقرار حكومي في ظل نظام ديمقراطي عندئذ علينا ان نبحث عن المشكلة المسببة للخلل في هذه العلاقة. (القرة غولي ، اسراء ، ٢٠١٥،ص٦٩)

ثانيا:- مؤشرات الاستقرار السياسي

١-إن تكون المؤسسات وسلطة الحكومة مقيدة بدستور يخضع له الحكام والمحكومون على قدم المساواة ويوفر آليات محددة لصنع القرارات، وللمساءلة السياسية، وقيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم والنظر بمدى دستورية القوانين ، كما ان يتمكن المواطنين من اجراء انتخابات لتسهيل اعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية، طالما ان السلطة والحكم هي لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين وليس تحقيق مصالح فئة ما أو حزب معين.

٢-تنظم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين على أساس رابطة المواطنة، والمساواة امام القانون وفي تكافؤ الفرص، وفي تولي المناصب العامة والمشاركة بصنع القرارات السياسية، بلا أي شكل من أشكال التمييز اللغوي والديني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٣-يوجد فصل بين شخص الحاكم وبين السلطة، التي هي وظيفة يؤديها الحكام لحساب المجتمع والدولة وبتفويض من المواطنين، فالحكومة تستند بممارسة مظاهر السلطة لعنصر التفويض الشعبي عبر الانتخاب، وليس لحقاً إلهياً كما بالنظم الثيوقراطية، أو لحقاً موروثاً كما بالنظم الوراثية، ولا يتم من خلال القهر والغلبة كما بالنظم العسكرية والدكتاتورية. وبالانتخابات يكون تولي الحكم وبها ايضا يمكن للمواطنين اختيار من يراه المواطنون يصلح لادارة الدولة، وتغيير من لا يعبر عن مطالبهم، فيما يتصل برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء المجالس التشريعية النيابية، أو الاثنين معاً. ففي النظم البرلمانية يعد انتخاب البرلمان اختياراً غير مباشر للسلطة التنفيذية، فالحزب أو الكتلة التي تحظى بالأغلبية يكون لها منصب رئيس الوزراء.(القرة غولي و اسراء ، ٢٠١٥، ص٦٦)

المبحث الثاني

اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق

ان النظم الانتخابية هي الطرق التي بموجبها يتم اختيار الناخبين لنوابهم لتمثيلهم في البرلمان، وتتنوع الطرق بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجة تقدمها الحضاري والمستوى التعميمي والثقافي السائد، التي الدولة اكثر ملائمة لها، ومن المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على الأنظمة الانتخابية مدى تمثيل النظام لناخبين، وتركيبة البرلمان الذي يكرسه النظام الانتخابي، ومدى تعزيز المعارضة والمراقبة التشريعية وغيرها ٠ (عمر حلمي ، ص٨٥)

يختلف النظام الانتخابي من دولة لأخرى وتتحدد معايير اختياره لكن اهمها ان يتوافق مع الدستور والا يكون منحازاً لتيار سياسي معين وقادراً على تحقيق عدة اهداف منها ضمان قيام برلمان ذات صفة تمثيلية حقيقية ويبلور في الوقت نفسه معارضة برلمانية فعالة قادرة على الرقابة وتقييم التشريعات ومناسبة الظروف الاجتماعية والقدرات الادارية والمالية وتشجيع المواطنين على المشاركة واخذ المعايير الدولية في الحسبان ، وهناك توافق على انها تشمل مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة وسرية الاقتراع ، والخلو من الاكراه وتساوي قوة الصوت المحدد لكل ناخب مع باقي الناخبين والتمثيل العادل للجميع ، وحقوق المرأة في المساواة وصيانة حقوق الاقليات ومراعاة متطلبات الجميع (حنان ابو سكين ، ٢٠٢٢ ، ص١٣٤) ٠

للأنظمة الانتخابية تأثيرات يمكن اجمالها في انها تؤثر على القوى والاحزاب وعلى تركيبة ونظم تلك الاحزاب وعلى طبيعة تحالفاتها كما انها تؤثر على التعددية الحزبية ، تميل نظم الاكثرية الى تفضيل الثنائية الحزبية بينما يميل نظام التمثيل النسبي الى التعددية الحزبية وهذا ما شهده العراق مؤخراً ، كما ان لها تأثيرات تفوق حجمها في تأثيرها على شكل الدولة وان لها تأثيرات مباشرة على تمثيل المرأة وتمثيل الاقليات وكافة شرائح المجتمع في الهيئات التشريعية والمجالس البلدية ٠ (العيثاوي ، ٢٠١٣، ص١٦٥)

نلاحظ بعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق انتخابات اعتمدت على نظام التمثيل النسبي ، واصبح مثيراً للجدل بين مختلف الاحزاب والقوى السياسية منذ اصدار قانون الانتخابات لسن ٢٠٠٤ ولحد هذه السلطة ، من اجل الوصول الى نظام انتخابي انسب يتلائم مع وضع العراق ويناسب ظروفه ، ويلعب النظام الانتخابي دوراً كبيراً في رسم الخارطة الحزبية لأي دولة ديمقراطية ، اذ تسعى الاحزاب القوية الى اختيار نظام انتخابي يكرس نفوذها ولايسمح للقوى الطامحة بمنافستها اذ من غير المحتمل ان تدعم الاحزاب الموجودة التغييرات التي تقلل من المزايا التي يتمتعون بها او التغييرات التي تتيح الامكانية لاحزاب منافسة جديدة الدخول في نظام الحزب السياسي مالم يكن هناك موجه سياسي قوي ، وهكذا يمكن اعاقة خيارات تغيير النظام الانتخابي بالفعل ٠ (العيثاوي ، ٢٠١٣، ص ٢١٨)

خلال السنوات السابقة في الانتخابات الماضية نلاحظ ليس هناك نظام انتخابي مثالي يتلائم مع كل الانظمة السياسية او مع كل المجتمعات ، كما انه ليس هناك معيار مثالي لنظام انتخابي على المستوى العالمي فالنظم الانتخابية الفاعلة هي التي تتناسب مع واقع البلد المجتمعي مع اوضاعه السياسية وطموحات شعبه المستقبلية ، فلا وجود نظام انتخابي يصلح لكل مكان وزمان ، بل هناك نظم تطور مع الوقت ، وهناك نظام نجح في بلد ما وتعثر تطبيقه في بلد آخر ، فلابد من وجود نظام انتخابي اقرب ما يكون الى التمثيل الحقيقي للوطن والمواطنين ، فأن عملية اختيار النظام الانتخابي يمكن ان تؤثر في جوانب اخرى من النظام السياسي (العيثاوي ، ٢٠١٣، ص٢٢٠) ٠

كلما كانت الدولة ديمقراطية وتعتمد التداول على السلطة للوصول إلى كرسي الحكم، كلما اتجهت إلى قبول ان تكون الارادة الشعبية هي من يقرر من يملئ المناصب السياسية تشريعية كانت أو تنفيذية ، اضافة الى قدرة النظام الانتخابي على فهم مدى الانقسام السياسي والاجتماعي داخل الدولة فالدول فيها شعوب متباينة في درجة قناعتها بالنظام السياسي، وفي مدى انسجامها وتماسكها وانصهارها بالدولة، فكلما كان الشعب منصهراً كلما كانت العوامل السياسية في محط الخلاف، ويكون اي نظام انتخابي قادر على التعبير عن ارادة الناخبين، اما اذا كان الانقسام مستمد من اسس اجتماعية فان النظام الانتخابي الذي يكون قادر على تمثيل ارادة الامة هو الذي يركز على استيعاب ذلك الانقسام في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويكون نظام التمثيل النسبي، وتوزيع الدوائر الانتخابية هو الامثل، اما اذا كانت المشكلة بالاعتراف بشرعية النظام السياسي، فان الامر يتطلب توسيع دوائر التمثيل الانتخابية وتوسيع معدلات التمثيل النسبي، وتوسيع عدد المقاعد النيابية وربما الحقائب الوزارية٠ (عدي مزهر ، ص٧)

ان العراق يشهد حالات من عدم استقرار، في شقيها الخاص الحكومي والعام السياسي وصار احدهما يؤثر في الاخر بعلاقات متبادلة ،علينا ان نربط ما تقدم من عدم استقرار سياسي وحكومي بالنظام الانتخابي الذي اعتمد في العراق، فالنظام الانتخابي الذي اعتمد في العراق هو نظام يقوم على تقسيم العراق إلى١٩ دائرة انتخابية، ١٨ منها كمحافظات وأخرى تسمى الدائرة الوطنية، وهو نظام يقوم على اساس تقسيم العراق إلى دوائر هي في الغالب فيها انقسام واضح فيما بينها، بمعنى ان الناخب يصوت على اساس التمايزات الطائفية والعرقية والسياسية، وهذا الامر لا يشجع على ظهور اغلبية متماسكة تسمح لكتلة معينة تشكيل حكومة بشكل منفرد ومستقرة ، فالعراق خلال المدة التي خرج بها من صيغة مجلس الرئاسة عام ٢٠١٠وكان يفترض معها الخروج من المحاصصة والتوافقية، انما اعتمد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات في الدوائر ١٨ ، وكل دائرة لا يمكن معها ان يتحقق لأي كيان سياسي اي اغلبية لأي من الدوائر الانتخابية، الا باستثناءات بسيطة، وطالما ان اغلب القوى السياسية الفاعلة انما هي قوى تعتمد على الانتماءات الاولية، وليس الهوية الوطنية، بل وتستخدم الانتماءات الاولية تحت عناوين

سياسية مختلفة، وطالما ان المواطن متباين في رؤيته لهذه الانتماءات فأتجه الى عدم التركز في تصويت على جماعة سياسية محددة .(محمود ، ٢٠١٥)

ان الانتخابات مهدت لأرضية خاطئة في الاستقرار الحكومي وفي الاستقرار السياسي، وانعكس ذلك على الدفع باتجاه تعميق ازمة عدم الاستقرار السياسي، بل وصارت تدفع بالنظام السياسي ككل إلى حافة او مشهد حرج ، جراء تعريته من عوامل قوته، والمتمثلة بالدعم المجتمعي له، فالقوى المجتمعية صارت تنظر بسلبية للحكومة وللنظام السياسي ، وكنتيجة صارت تنظر بسلبية إلى عموم ما تم صياغته من نظام سياسي، والخطأ بدأ نسبيا، بطريقة اعداد نظام الانتخابات مع وجود عوامل أخر، ان الخطأ توسع بفعل اعتماد نظام انتخابي لا يمكنه ان يحقق استقرار سياسيا للعراق ٠ (عدي مزهر ، ص٢٣)

ان النظم الانتخابية تؤثر على الاداء الحكومي ومدى استقرار الحكومة و النظام السياسي، فكلما كانت الحكومة مستقرة او كلما ارتفع مؤشر الاستقرار السياسي، انما يعطي انطباع ان هناك نظاماً انتخابيا ملائماً ، واذا ما وجدنا ان الحكومة تعاني من عدم استقرار في وجودها أو ادائها، علينا ان نرجع إلى العوامل التي من الممكن ان تسبب ذلك عدم الاستقرار ، ان مسببات عدم الاستقرار في العراق عديدة كلها تسببت في مظاهر لعدم استقرار سياسي واسع، بعضها يعود إلى ما قبل العام ٢٠٠٣ ، ولعل واحدة من مسببات عدم الاستقرار هي ان النظام الانتخابي كان غير ملائم، كون العراق دولة برلمانية والحكومة تخرج من رحم البرلمان، وطالما ان النظام الانتخابي ولد تعددية سياسية فالنظام الانتخابي القائم على تعددية الدوائر الانتخابية وبنظام التمثيل النسبي انتهى إلى تعددية مفرطة في البرلمان، وعليه يتوجب الحال اعادة صياغة ذلك النظام ليكون اكثر قدرة على قبول تمثيل شرائح وقوى المجتمع المختلفة في النظام السياسي، ودعم تشجيع الوصول إلى اغلبية سياسية في البرلمان ٠(عدي مزهر ، ص ٢٤)

الخاتمة

استنتجت من خلال هذا البحث أن النظام الانتخابي يمثل أحد أهم المحددات المؤثرة في طبيعة الاستقرار السياسي في العراق، إذ أظهرت التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أن الإطار الانتخابي لا يعمل بوصفه آلية فنية لتنظيم التمثيل السياسي فحسب، بل يعد عاملاً بنيوياً يساهم في تشكيل موازين القوى وإدارة التنوع وتوجيه سلوك الفاعلين السياسيين ، وقد بينت الدراسة أن اعتماد نظم انتخابية تقوم على التمثيل النسبي الواسع ، مع غياب الضوابط الكفيلة بمنع التشظي الحزبي، قد ساهم في تعزيز الانقسامات السياسية والطائفية ، وأدى إلى ضعف الحكومات وصعوبة تحقيق الاستقرار المطلوب.

كما لاحظنا في البحث أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالنظام الانتخابي وحده ، بل يتداخل مع عوامل أخرى مثل القدرة المؤسسية للدولة، ومستوى الوعي السياسي، ونضج التجربة الحزبية، ووجود بيئة قانونية تضمن نزاهة العملية الانتخابية وعدالتها ، ومع ذلك، فإن تطوير النظام الانتخابي يظل خطوة جوهرية

نحو تعزيز الاستقرار، من خلال تبني صيغ انتخابية أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين العدالة التمثيلية والفاعلية الحكومية، ودعم الأحزاب الوطنية العابرة للهويات الفرعية.

فإن النتائج التي توصل إليها البحث تؤكد ضرورة إعادة النظر في تصميم النظام الانتخابي العراقي بما ينسجم مع حاجات المرحلة الحالية، على نحو يحد من التشظي السياسي، ويدعم تشكيل حكومات مستقرة وقادرة على تنفيذ السياسات، ويعزز ثقة المواطن بالعملية السياسية ، وبذلك يمكن للنظام الانتخابي أن يكون أداة داعمة للاستقرار، لا عاملا مولداً للأزمات، وبما يساهم في بناء دولة قوية ومجتمع سياسي أكثر تماسكاً .

المصادر باللغة العربية

١- الامين الشريط ، ٢٠٠٢ ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر
٢-اندرو رينولدز ومجموعة مؤلفين ، اشكال النظم الانتخابية ، ترجمة ايمن ايوب ، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية الديمقراطية ، السويد ، بدون سنة نشر
٣-حسن مصطفى البحري ، ٢٠١٦ ، الانتخاب كوسيلة لأسناد السلطة في النظام الديمقراطي ، الطبعة الثانية ، دمشق
٤-حنان كمال ابو سكين ، ٢٠٢٢ ، النظام الانتخابي للبرلمان العراقي : الفرص والتحديات ، مؤسسة الاهرام للنشر ، العدد ٢٢
٥-خضر عباس عطوان القرة غولي ، د. إسراء علاء الدين نوري، ٢٠٠٥ ، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي، دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٩، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين
٦-زهيرة بن علي ، ٢٠١٥ ، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر ، الجزائر
٧-سربست مصطفى رشيد اميدي ، ٢٠١١ ، انواع النظم الانتخابية العراق انموذجا ، بحث منشور ، دهوك
٨-صلاح مصطفى صديق وكاروان ارحمان اسماعيل ، ٢٠١٧، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدا شرعية السلطة السياسية ، جامعة التنمية البشرية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، سليمانية
٩-عدي عبد مزهر ، النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد ٥٤
١٠-عدي فالح حسين، ٢٠١٥ ، علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة، مكتب اليمامة للطباعة والنشر، بغداد،
١١-عصام نعمة إسماعيل، ٢٠١١ ، النظم الانتخابية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية
١٢-عمر حلمي فهمي، ١٩٩١ ، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية، الطبعة الثانية
١٣-محمد عيسى العيساوي ، ٢٠١٣ ، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ،
١٤-محمود محمد حسين، ٢٠٠٥ ، عدم الاستقرار السياسي. المؤشرات والعوامل ، مؤسسة الاهرام http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=0272557&eid=02030
١٥-نعمان احمد الخطيب ، ١٩٩٩ ، الوجيز في النظم الانتخابية ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، عمان
١٦-نيفين مسعد ،١٩٨٨، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث كالدراسات السياسية في القاهرة
١٧- وسام حسين علي العيثاوي ، ٢٠١٨، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، الطبعة الاولى ، برلين ، المانيا